

من كل واحدة منهم على حدتها العموم السلب لو طيهين بخلاف
 لا اطان فانه لسلب العموم اي لا يوطي لكن فاذا اوطي واحدة
 حث وزال الايلا في حق البانيات كما نقله عن تصحيح الاكثرين
 وهو المعتد وقال الامام لا يزول كما هو قضية الحكم بتخصيص كل
 بالايلا وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان اراد تخصيص
 كل بالايلا لم يخجل والا كلا اجامعك فلا يثبت الا بوطي جميعين
 واجاب عنه البلقيني بما لا يدفعه ومن ثم ايدته غيره بقول المحققين
 تاخر المسور بكل عن النفي يعيد سلب العموم لا عموم السلب
 ومن ثم كانت نسوية الاصحاب بين صورة الكتاب لا اطوا واحدة
 مشكلة واجيب بان ما قاله المحققون الكثري لا كلي بدليل قوله
 تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وقد يوجه تصحيح الاكثرين
 بانهم انما حكموا بالايلايه من كلين ابتدا فقط لان اللفظ ظاهر فيه
 سواء قلنا ان عمومه بدلي ام شمولي واما اذا وطي احدا من فلا
 يحكم بالعموم الشمولي حينئذ حتى تتعدد الكفارة لانه يعارض اصل
 براءة الذمة سما بوطي من بعد الاولى ويساعد هذا الاصل
 تردد اللفظ بين العموم البدلي والشمولي وان كان ظاهرا في
 الشمولي فلم يجب كفارة اخرى بالشك ويلزم من عدم وجوبها
 ارتفاع الايلا ولا نظرية الكل في الاولى ولا لفظ كل في الثانية
 لان الكفارة حكم ربه الشارع فلم تتعدد الا بما يقتضي تعدد
 الحث لتساوي بوجود ذلك هنا **ولو قال والله لا اجانك سنة**
او اي سنة واراد سنة كاملة او اطلق اخذ مما مر في الطلاق
الامر واطلق فليس **مول في الحال في الاظهر** لانه لا حث
 بوطيه مرة لا استثناهما او السنة فان يقع منها عند الحلف بد
 الايلا فايلا ولا فلا فان وطي **وفيها** اي السنة اكثر من اربعة
 اشهر **مول** من يومئذ لحثه فيمتنع منه او اربعة فاقل في حال

كان

فقط